

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 9 (2010) : 65 - 97
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية
– دراسة حالة الجزائر –

عبد الرزاق مولاي لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة في الأعوام الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية. وتكمن أهمية تنمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل وتخفيض أعداد الفقراء ومساعدة الناس على تحسين أحوالهم المعيشية. وبدون القوة الديناميكية للمبادرات الخاصة التي تنظمها الأسواق التنافسية سيظل الناس تحت وطأة الفقر. إن تنمية القطاع الخاص لا تعني الخوصصة العشوائية وإنما إعادة تركيز دور الدولة لإفساح الطريق أمام الأعمال الحرة ودعمها وعندما يتكامل القطاعان العام والخاص بعضهما البعض، ستتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي :ماهي المحددات الإستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر مناسب لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص؟

1. القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية:

1-1- ماذا نقصد بتنمية القطاع الخاص: يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية" , أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فان " القطاع الخاص يشمل: المشروعات الخاصة, القطاعات العائلية, الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين (أو غير المقيمين) للشركات الخاصة"[1]

يشار إلى تنمية القطاع الخاص على أنه "رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نمواً اقتصادياً"[2].

وتشمل تنمية القطاع الخاص النقاط التالية[3]:

-تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلا على صعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.

- تعزيز المؤسسات وتطوير أُطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص

- إصلاح بيئة الأعمال والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات بما فيها المنشات الصغيرة جدا

- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لا سيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال

- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، وخاصةً المنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

- تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام

1-2- أهمية تنمية القطاع الخاص: من الواضح للكثيرين في عصرنا هذا، أن نظام السوق والقطاع الخاص لديهما دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات فنظام السوق، للتنمية الاقتصادية يعمل على إحداث الشروط التي يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ومساعدة البيئة المهيأة لأنشطة القطاع الخاص والإطار الاقتصادي المحفز للأداء المؤسسي والفردي الجيد، فإن قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، مثلما أن تطوير السوق

يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يذكر أن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مند العقدين الماضيين قائم على الافتراضات التالية[4]:

– تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها

– يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فبما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد

– يتصف القطاع الخاص بأتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية

– بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة

– الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام؛ فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفي، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صارا يشكلان شيئاً فشيئاً عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

		–زيادة التوظف		
–الاستثمار في		–ارتفاع مستوى الدخل		– نمو اقتصادي
القطاع الخاص	⟸	–زيادة الإنتاجية	⟸	– خدمات أحسن

–ارتفاع مستوى إنفاق الأسر على الصحة والإسكان والتعليم مقدمة للفقراء – انخفاض معدل الفقر

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية، وبتوفير الحوافز المطبقة بعدالة وثبات لكافة المشاركين فالعديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية أيدت أن هناك علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وبينت كذلك أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق مع الاستثمارات الخاصة .

ويتضمن الجدول رقم (1) نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية وتقارن بين فاعلية الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

جدول رقم (1)يوضح :استثمار القطاعين الخاص والعام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970–1998) %

البيان	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
– الاستثمار الخاص	15	11.9	9.9
– الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	أكبر من 5%	بين 3%و5%	أقل من 3%

المصدر: د/عدي قصيور, الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص101

يبدو واضحا من الجدول وجدود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15 في المائة سنويا تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل 5 في المائة سنويا

وعندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 11.9 في المائة تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3 في المائة و5 في المائة سنويا وأخيرا فانه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9 في المائة انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3 في المائة سنويا وذلك على الرغم من نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا ومستقرة وإذا كانت هذه الإحصائيات تدل على شيء فهي تدل على أن الكفاءة النسبية التي يتميز بها استثمار القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام هذا عل افتراض أن باقي عناصر المعادلة لو تتغير[5].

كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة .

كذلك يمكن القول بأن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية .

هذا ويبين البروفيسور "مايكل بورتر" أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز التنافسية الدولية في ظل العولمة والتجارة الحرة وفق سياسات منظمة التجارة العالمية وهذا ما حدا بالعديد من الدول، حديثا إلى العمل على تطوير قدراتها التنافسية والانتقال تدريجيا، من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الإبتكار, ويولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا

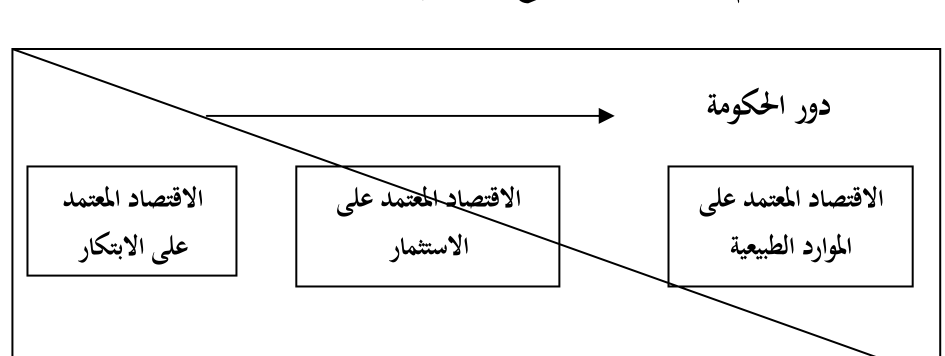
التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي، ويقلص ويغير من دور الحكومات فكما يذكر "مايكل بورتر" بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدوارا إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة، تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

ففي المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة, أما في المرحلة الثانية فيتمثل دور الحكومة في خلق البيئة التحتية المناسبة وأن تركز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها, الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للإنخراط في الاقتصاد العالمي6.

أما في المرحلة الثالثة فيتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في تقوية مستوى عالي من الابتكار،من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

ويمكن أن يبين تطور دور القطاع الخاص وتغير دور الحكومة وفقا لمراحل تطور اقتصاديات الدول، كما يرها بورتر، على النحو الوارد في الشكل رقم (1):

الشكل رقم(1): تطور دور القطاع الخاص في التنمية



المصدر: د/زهير عبد الكريم الكايد:الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص70

ويذكر بورتر أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متعاقبة يتواجد فيها قطاع الأعمال والبيئة الداعمة له لتقوية طرق الإنتاج والتنافسية الحديثة وزيادتها.

2. العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[7]

ومن اهو العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية نذكر ما يلي[8]:

أ- معدل نمو الناتج: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم "جرتين" و"فيلانوفا" (Greene and Villanueva 1991) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن باقتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأ المية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [9].

ب- القروض المصرفية: يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ت- سعر الفائدة فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكنزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر -والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكينون -شو" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي -طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار، فضلا عن أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها[10].

ث- سعر الصرف: يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تميله عادة برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت

الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وقد أوضح "بافي" (Buffe 1986) في مقالة أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للإرتفاع في المتوسط العام للأسعار مليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي،أما على جانب العرض ونتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية,فالإرتفاع في الأسعار مليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية (Traded Goods) بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة،وهذا من شانه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

ج– الضرائب: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم –نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل – سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص, وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك، (وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات) إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر

للضريبة.

ح- الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

ثانيا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق؟، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والإتصالات، والصرف الزراعي والصناعي، والمدن والمجمعات الصناعية والأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل لتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفن وسوليمانو (Serven and Solimano 1991) مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي[11].

ثالثا: يرى آخرون أمثال بلاس (Blass 1988) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الانفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال

المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص. وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثارا تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو صلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، ولا يمكن تجديده إلا بالتحليل القياسي.

خ– الديون الخارجية: برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم مددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأ الية من آلات ومعدات ومصانع. فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الإقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص.

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا

على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

د–الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل(*) بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)[12]

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الإقتصاد، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الإقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة بندايك كما أوضح "جرتين" و"فلانوفا" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للإستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

ثالثا: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلبا على إجمالي الاستثمار الخاص.

والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الادخار القومي) لا بد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود. وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الإقتصادي إبان الأزمة المالية

الأخيرة لدول النمور الآسيوية.

ذ-الاستقرار السياسي: أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري وهن بكل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.

والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر -من جهة- من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

وفيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار -على المستوى التجريبي - أولت الدراسات لهذه العلاقة بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية والأمور السياسية والاستثمار الخاص، توصل كل من "Sule. O. and Dani R. 1992"إلى أن المتغيرات السياسية (درجة تحضر السكان، والحقوق السياسية والحريات المدنية) تؤثر على استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الخارجية (ظروف التبادل التجاري، أسعار النفط، سعر الفائدة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضر تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات الخارجية في الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية، ومن الناحية العكسية، فإن زيادة الحريات السياسية يخفض أثر الصدمات الخارجية السالبة.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية، أظهر "R. S. Basi" أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث

قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية – إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي فز للاستثمار[13].

ر–الاستقرار التشريعي: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد... الخ.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل,فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات, وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلا عن أن تكون المرونة هي ة قوانين وقرارات الاستثمار.

وعلى ذلك، فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسيات،وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري،كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع. وقد أبرزت إحدى الدراسات أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحيانا للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن البحري،

والأعمال المصرفية والمباني وشؤون المدن والبيئة ...الخ

ز–البنية التحتية المادية والاجتماعية: تشمل البنية التحتية المادية والإجتماعية لدولة ما، الطرقات والطاقة والموانئ والإتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، ألا تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إثقال المنجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المداخلات الأساسية أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، وتأمين الإتصالات في الوقت المناسب ولذلك صار ضمان الإتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمرا بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البنى التحتية المادية غير المناسبة تشكل إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزء من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الإقتصادية العصرية[14]. الحفاظ على بنية تحتية مادية عالية الجودة هو من المسائل الهامة المرتبطة بتوظيف رؤوس الأموال، ومن هذه المسائل أيضا التعاقد الفعال، والعروض المفتوحة.

إن مستويات الإستثمار العالية في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة إن الإستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وإن تعزيز البنية التحتية الإجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

س– حكم القانون: يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها, إن القواعد مطبقة بصورة ثابتة ومتماسكة، تديرها هيئة بيروقراطية محترفة، وتخضع لسلطة قضائية عادلة وشفافة تكافأ على عملها بشكل ملائم. كما تشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف

إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، بالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة" أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات بجعلها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات.

إن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الر ية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير ر ية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر في أحد التقديرات أن 80% من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير ر ية وغالبا ما يلقي اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1% في السنة[15]

3. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم ور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هدا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

3–1– دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الإقتصادي، ومنه ستكون بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كلك قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص، هذا ويمكن تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة, ويبين لنا الجدول التالي مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

الجدول رقم (2): تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائرحسب كل قطاع %

البيان	1967	1971	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %	65.8	55.9	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون المحروقات%	46	44.7	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء والأشغال العمومية%	71.7	50.2	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل والاتصال%	27.8	18.9	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة والخدمات%	74.2	73	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري مُحَّد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية,المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

إن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر ظلت متدنية ولم تصل الى المستوى الطموح مقارنة بدول العالم حيث يساهم القطاع الخاص في معظم دول العالم بنسبة تتراوح بين 70%و 85% من إجمالي الناتج المحلي وكذلك القيمة المضافة ,ففي روسيا مثلا يساهم القطاع الخاص بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي, ألبانيا يساهم بنسبة 75%, جمهورية التشيك 80% , رومانيا 70 %[16] ,مصر 67.8 % إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% إذا أخدنا بعين الاعتبار مساهمة قطاع المحروقات.

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967–1981 وأيضا ارتفاع نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 28.22% سنة 1970 إلى ما يزيد عن 40.08% سنة 1978، إلا أن الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر، إذ انخفضت مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة 65.8% سنة 1967 إلى حوالي 29.7% سنة 1981، ويرجع هذا الإنخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام، نظرا لما منح له من إمكانيات في إطار إستراتيجية التنمية المنهجية آنذاك، وتعاظم دوره وكذا تنوع نشاطاته في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% سنة 1970 إلى حوالي 12.02% سنة 1978.

أما في الفترة 1982–1990 قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالمهمة، ويعود ذلك أساسا إلى: برنامج إعادة الهيكلة العضوية والإستقلالية المالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلبا على أداء المؤسسات العمومية ويبدو أيضا أن الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتموين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الإستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08%.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والإنسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001، وأيضا ارتفاع نسبة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 1994، ثم إلى 28.84% سنة 2006، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة[17].

3-2-دور القطاع الخاص في التشغيل:

يوضح الجدول رقم (3) مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر.

الجدول رقم (3):يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2003-2005 الوحدة:ألف عامل

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (نشرة 2007)

إن القطاع الخاص يشغل اكتر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما بسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة ب 37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل إن هذه الإحصائيات تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكدا الوزن والمكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل

إن القطاع الخاص الذي بدا يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون له في

المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005 في بالمقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة .

كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر اكبر قطاع منشئ لمناصب الشعل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من90% من فرص العمل. وربما يرجع ذلك إلى[18]:

– ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعنى أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هامه مؤثرة فى هذا المجال وهى الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

– قصور في الوعي بأهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التقدم والازدهار ومدى تأثير إسهاماته في التنمية والتشغيل.

– قطاع خاص ضعيف لا يحب المخاطرة.
– غياب الحوافز الداعية إلى العمل خارج القطاع العام المهيمن.
– الرأ ال البشري غير المتطور..
– نوعية التعليم المتدنية.
– عدم الموائمة بين العرض والطلب على التشغيل.

4. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

4–1– التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري: تستند البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة لنمو الاستثمار الخاص على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وفي المديونية الخارجية (توازن خارجي) وبالتالي فان المؤشرات الأساسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:

- مؤشر النمو الاقتصادي
- مؤشر التضخم
- مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية)
- مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري)
- مؤشر المديونية الخارجية

ويوضح لنا الجدول رقم (4) أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2007.

الجدول رقم (4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000– 2007)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام (مليار PIBبالدولار)	54.749	54.745	56.748	67.802	85.144	102.721	114.831	131.568
معدل نمو PIB	2.15	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	4.6
معدل البطالة	29.77	27.30	25.00	23.70	17.7	15.3	15.7	14.1
ف أو ع في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	9.8	4.05	0.23	8.36	7.11	11.88	12.91	11.80
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7
رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)	8.93	7.06	4.36	8.48	11.12	21.72	28.95	31.5
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	16.3	12.8	7.7	13	13.1	21.2	24.86	23.33
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4	16.5	5.05	4.2
خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)	4.52	4.47	4.32	4.20	4.44	4.09	2.67	1.68

خدمة الدين الخارجي% الصادرات	**19.8**	**22.8**	**21.7**	**17.7**	**12.6**	**8.38**	**4.67**	**2.8**
سعر الصرف(مقابل الدولار)	**75.25**	**77.26**	**79.72**	**72.61**	**72.61**	**73.83**	**72.64**	**69.36**
احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	**11.9**	**17.96**	**23.11**	**32.92**	**43.11**	**56.18**	–	**99.33**

المصدر:من إعداد الباحث بناء على:

– تقرير وزارة الخارجية (معطيات اقتصادية واجتماعية) http://el-mouradia.dz/arab/algerie/Economie/economie.htm

– صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008/2007

يتضح ممّا سبق أنّ الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي(1994/1998) المدعّم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تم التّحكم في معدّلات التّضخم والبطالة، كما لأنّ ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، وتم تقليص المديونية الخارجية وشهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

4–2–وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار: لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتوجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات وهي:

- **مؤشر الحرية الإقتصادية**
- **مؤشر التنافسية العالمي**
- **مؤشر سهولة أداء الأعمال (الصادر عن البنك الدولي).**

أ– مؤشر الحرية الاقتصادية : يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية وتعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع.

كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في القطر لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.

وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بين 1و 5 وتدل إذا تراوحت بين [19] :

(1–1.95) بحرية اقتصادية كاملة.

(2–2.95) بحرية اقتصادية شبه كاملة.

(3–3.95) حرية اقتصادية ضعيفة.

(4–5) انعدام الحرية الاقتصادية.

ويوضح لنا الجدول التالي تطور ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية

جدول رقم (5) يوضح: تطور ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية **2006/2001**

الدولة	قيمة المؤشر والترتيب	2001/من 156دولة	2002/من 161دولة	2003/من 166دولة	2004/من 154دولة	2005/من 161دولة	2006/من 161 دولة
الجزائر	الترتيب	90	79	94	100	114	119
	قيمة المؤشر	3.20	3.10	3.25	3.31	3.49	3.46
تونس	الترتيب	63	58	68	67	83	99
	قيمة المؤشر	2.90	2.85	2.95	2.94	3.14	3.24
المغرب	الترتيب	48	76	68	66	85	97

	قيمة المؤشر	2.80	3.05	2.95	2.93	3.18	3.21

المصدر: رضا عبد السلام ,مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية ,المكتبة الأكاديمية ,مصر 2007 ص120

مؤشر الحرية الاقتصادية

www.competitiveness.gov.jo...Heritage%20Foundation%202004%20 Report.pdf

من الجدول يتضح أن الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة حيث تراوحت قيمة المؤشر بين 3.10 و 3.49 خلال الفترة 2006/2001 أما تونس فتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة في اغلب سنوات الدراسة حيث تراوح مؤشر الحرية بين 2.85و 2.94 ما عدى في سنتي 2005 و2006 أين سجل مؤشرها 3.14و 3.24 على التوالي.

أما الحرية الاقتصادية في المغرب فقد تراوح المؤشر بين 2.80 و3.21و بالتالي تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة في السنوات (2001 و 2002 و 2003) أما في السنوات المتبقية فان الحرية الاقتصادية فيها ضعيفة.

ب- مؤشر التنافسية العالمي: يعتبر تقرير التنافسية العالمي والذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرًا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداَة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداَة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

جدول رقم (6): ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر التنافسية العالمي 2007/2003

الدولة	2003/من104دولة	2004/من 04دولة	2005/من 117دولة	2006/من 125دولة	2007/من 131دولة
الجزائر	74	71	82	76	81

تونس	38	42	37	30	32
المغرب	61	56	76	70	64

المصدر : World Economic Forum, The Global Competitiveness. Report 2007-2008, Geneva 2007 p.p14-20

د/ رضا عبد السلام : نفس المرجع السابق ص53

يتضح من الجدول السابق أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي قد شهد تحسنا خلال السنتين 2003 و2004 حيث انتقل ترتيب الجزائر عالميا من 74 إلى 71 ولكن لم تحافظ الجزائر على هذا الترتيب حيث انتقل ترتيبها إلى المرتبة 82 ثم المرتبة 76 عالميا خلال السنتين 2005 و 2006 أما في سنة 2007 فلقد تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة 76 سنة 2006 إلى المرتبة 81 للسنة المذكورة كما أن الجزائر رتبت بعد تونس والمغرب في جميع سنوات الدراسة وبالتالي يعتبر مناخ الاستثمار في تونس والمغرب أحسن من الجزائر.

ت– مؤشر بيئة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال):[20] يقيس المؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، يغطى المؤشر 178 دولة شملها تقرير بيئة أداء الأعمال 2008،

ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

وتشمل تلك المؤشرات بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

وشير الجدول رقم (7و8) إلى وضعية الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب

لسهولة أداء الأعمال .

جدول رقم (7): ترتيب الجز

ائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال 2007/2006/2005

الدولة	الترتيب عالميا 155/2005 دولة	الترتيب عالميا 175/2006 دولة	الترتيب عالميا 178/2007دولة
تونس	58	80	88
المغرب	102	115	129
الجزائر	123	116	125

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2006/2007/2008 www.worldbank.or

جدول رقم (8): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر "سهولة أداء الأعمال" 178/2007 دولة مقارنة بتونس والمغرب

مكونات المؤشر الفرعية	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	131	68	51
التعامل مع التراخيص	108	96	88
توظيف العاملين	118	113	165
تسجيل الملكية	156	66	102
الحصول على القروض	115	97	135
حماية المستثمرين	64	147	158
دفع الضرائب	157	148	132
التجارة عبر الحدود	114	28	67
تنفيذ العقود	117	80	114
إغلاق المشروع	45	30	60

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2008،gwww,worldbank,or

يتضح من الجدول السابق أن وضع الجزائر جاء متأخرا في أغلب المؤشرات الفرعية،

وتعتبر تونس عموما من أحسن بلدان المغرب العربي ترتيبا في هذه المؤشرات، وهذا ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة في المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال2007".

وقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الر ية وهذا يعني أضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[21].

5. المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحاول دون نمو الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية.

ولقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود والمعوقات – حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال وتقييم لمناخ الاستثمار – باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، وهي: سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العقارات الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال،والحواجز الإدارية الكبيرة و ـدودية القدرة على الحصول على المعلومات، وأوجه القصور في اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلّة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية، وعدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي.[22]

و يمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ– مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي .

يبين لنا الجدول رقم (9) تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (9) يوضح :تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب%

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص / PIB%	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة اكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة إلى 50% في نهاية 2005 مقابل 80% في سنة 1998، في المقابل نسجل ارتفاع لنصيب للقطاع الخاص في القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 و2004 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا[23].

أما عند تحليلنا نسبة التغير السنوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003 وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص وتراجعا للقطاع العام.

أما بالنسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005, وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40% أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس.

ب- المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها[24]:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد[25]

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار[26].

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة[27].

ت- مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:

– صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

– تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية.

– الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.

– عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسة واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.

– بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية).

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي30 % من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م^2 بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2، ولهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[28].

ث– مشكل الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تسوية صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام,و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدي الاقتصادي العالمي2007.[29]

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76,[30] وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات[31].

ج– مشكل القطاع الموازي: في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع،ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري ,وأكدت الإحصائيات الر ية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، – ويبلغ حجم الاقتصاد غير الر ي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999–2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.[32]

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا،وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

الخاتمة

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة لميًا ودوليًا لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص،وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة وتأمين الاستقرار في الإيرادات.

وهناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص وفرص الاستثمار ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني, حيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي, مثل وضع الميزانية العامة للدولة, وميزان المدفوعات, ومعدل التضخم , إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار الخاص مثل توافر سوق للأوراق المالية, وتطور الجهاز المصرفي, وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية, وسياسة الدعم والتحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين, وخاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المقروضة, والإعفاءات الممنوحة, وهناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط السابقة مثل, نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي...الخ.

أما فيما يتعلق بحالة الجزائر فيمكن عرض النتائج التالية:

– مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%

– يعد ضعف المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الجزائر من أهم العوامل وراء ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية وهو ما أظهرته مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر من واقع تقارير البنك الدولي لسنة 2007 حيث الجزائر تأتي في المرتبة 125 من 178 دولة على المستوى العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال, ويعد مجال دفع الضرائب وتسجيل حقوق الملكية ,وبدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين... من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر ويعتبر مؤشر حماية المستثمرين المؤشر الوحيد الأحسن من بين المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال (المرتبة 64 عالميا).

– بالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص،غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص, إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

الهوامش:

[1]– أحمد الكواز: بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع ,المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p2.pdf

[2]- رندة بدير: دور المرأة في نمو القطاع الخاص, المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– د/عدي قصيور, الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص101

[5]– د/عدي قصيور, نفس المرجع السابق ص101

[6]- د/زهير عبد الكريم الكايد: الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص69

[7]– على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004، ص 5.

[8]– محمد سعيد بسيوني الجوراني : محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975–1997 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ,جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية 2002 ص 74–ص163

– مريم احمد محمد فؤاد, ظاهرة عدم التأكد وثأتيرها على الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1974–2001 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة 2004 ص72–84

– د/فريد بشير طاهر, محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية ,مجلة التعاون العدد 51, يونيو 2000 ص20–26

[9]– د/فريد بشير طاهر, نفس المرجع السابق ص 20

[10]– محمد سعيد بسيوني الجوراني, نفس المرجع السابق ص142

[11]– فريد بشير طاهر, محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية, نفس المرجع السابق ص21

(*) للتوضيح فان التوظف الكامل لا يعني أن البطالة تساوي صفر بل معدل مقبول من البطالة يقترب من الصفر ونسميه بمعدل البطالة الطبيعي ويتراوح هذا المعدل بين 0% و5%

[12]– محمود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 82–1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،1995، ص31

[13] – محمد نظير محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص317.

[14] – رندة بدير:دور المرأة في نمو القطاع الخاص ,نفس المرجع السابق .

[15] – نفس المرجع السابق http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf

[16] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار,اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاما :الانجازات والتحديات, ديسمبر 2005 ص 68.

– د/بول هولندي ,الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتنمية القطاع الخاص ,مركز المشروعات الدولية الخاصة,ص8

[17] –شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية,المؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

[18] - د. الدكتورة لولوة المطلق , مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل, المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل, منظمة العمل العربية 2008 ص 71

[19] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (الدول العربية في المؤشرات الدولية)، الكويت، 2003، ص 82

[20]- **WORLD BANK, doing business- the world Bank Group htm, page consultée le :28/10/2007**

[21] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، مرجع سابق، ص90

–[22] البنك الدولي موجز إعلامي بشان الجزائر, التقدم المحرز في عملية التنمية **www, worldbank, org**

–[23] صديقي مليكة, برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية —حالة الجزائر–,أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ص 198

[24] –ساعد بوراوي, الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر– تونس– المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008, ص163

–[25] قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال2007 **www, worldbank, org/ doingbusiness**

[26]- **World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, June 2003in http://siteresource, worldbank,org/ INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf(septembre 2006).**

[27] - **World Bank ; op cit ; p11**

[28] - **CNES La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au developpement économique,24eme session pléniére, p.p60-64 ; Mai 2004, in www,cnes, dz**

–[29] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007، لائحة ترتيب الدول العربية، ص12

–[30] منظمة الشفافية الدولية. مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 .ص5–8 **www.transparency.org/publicayion/gcr**

[31] -**World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, op, cit, p24**

[32] -**www. Worldbank. Org/ documents/ papers links/ Informel Economy pdf .**